



قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552



الشمول المالي كآلية لدعم النمو الاحتوائي – الهند نموذجا –.

Financial inclusion as a mechanism to support inclusive growth – India as a model –

عمر باي^{1*}، أحمد قوجيل²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مخبر الانظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية في ظل التحولات الاقتصادية، الجزائر.

² جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، مخبر التوجهات والتحديات الجديدة للسياسات التنموية في الجزائر، الجزائر.

Key words:	Abstract
Financial inclusion Inclusive growth India.	This research paper aims to highlight the role of financial inclusion as a mechanism for achieving inclusive growth in countries, with a focus on India's experience in this regard. In our study, we relied on the deductive approach through the descriptive tool to explain the theoretical concepts of financial inclusion and inclusive growth, using the analytical tool to highlight the relationship between financial inclusion and inclusive growth. The study concluded that financial inclusion is one of the strategies through which inclusive growth can be achieved in countries such as India, where the state has pursued several initiatives and plans to strengthen financial inclusion, such as the nationalization of banks, electronic transfer of benefits, and the universal credit card program, This has allowed banking services to reach the largest possible segments of society, as this system has a positive impact on providing financial resources to the population for productive purposes, which increases families' savings and their ability to create small investment projects, positively affecting economic growth by integrating different segments of society in its achievement and reducing poverty and social disparities.

ملخص	معلومات المقال
تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز دور الشمول المالي كآلية لتحقيق النمو الاحتوائي في الدول مع تسليط الضوء على تجربة الهند في هذا الصدد. أين اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف لبيان المفاهيم النظرية لموضوع الشمول المالي والنمو الاحتوائي، مع استخدام أداة التحليل لإبراز العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاحتوائي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعتبر أحد الاستراتيجيات التي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاحتوائي في الدول مثل الهند، حيث عمدت هذه الدولة إلى انتهاج العديد من المبادرات والخطط لتدعيم الشمول المالي بها، كتأميم البنوك والتحويل الإلكتروني للمزايا والبرنامج العام لبطاقات الائتمان، ما سمح بوصول الخدمات المصرفية إلى أكبر قدر من شرائح المجتمع، لما لهذا النظام من أثر إيجابي على توفير الموارد المالية للسكان لأغراض إنتاجية، ما يرفع من مدخرات العائلات ويزيد من قدرتها على خلق مشاريع استثمارية صغيرة، مؤثرا بالإيجاب على النمو الاقتصادي مع دمج مختلف فئات المجتمع في تحقيقه، والحد من الفقر والفروقات الاجتماعية.	تاريخ المقال: الإرسال: 2025-09-21 القبول: 2025-12-29
	الكلمات المفتاحية: الشمول المالي النمو الاحتوائي الهند.

1. مقدمة

المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستعمال نموذج ARDL". مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 04، جويلية 2020.

اعتمدت الدراسة على مؤشرات الشمول المالي كالقروض والودائع وعدد الفروع البنكية كمتغيرات مستقلة والناتج المحلي الإجمالي متغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الشمول المالي والنمو الاقتصادي، مع وجود علاقة إيجابية بين متغيري الفروع البنكية والقروض مع النمو الاقتصادي، مما أظهرت الدراسة عن وجود تأثير سلبي للودائع على الناتج المحلي الإجمالي، ما يستدعي توعية أكثر للأفراد بأهمية التوجه نحو الإستثمار في المشاريع المنتجة التي تساعد على بلوغ النمو الاقتصادي بالجزائر.

- Sarpong, B. & Nketiah-Amponsah, E. (2022). Financial inclusion and inclusive growth in sub-Saharan Africa. Cogent Economics & Finance, 10(1). 2022.

تناول هذا المقال بشكل تجريبي العلاقة الكمية بين الشمول المالي والنمو الاحتوائي في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى باستخدام عينة من 46 دولة للفترة 2004-2018. وقد خلصت الدراسة إلى أن استخدام الخدمات المالية، من بين متغيرات أخرى، له تأثير قابل للقياس وواضح على النمو الاحتوائي مقارنة بتوافر الخدمات المالية والمعرفة بها. وبشكل أكثر دقة، تؤدي زيادة وحدة واحدة في استخدام المنتجات والخدمات المالية إلى تحسين النمو الاحتوائي بمقدار 0.03 وحدة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما خلصت أيضا على ضرورة قيام صانعي السياسات بتطوير أنظمة مالية مبتكرة ومستدامة وشاملة قادرة على توزيع فوائد النمو بشكل عادل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال معدلات إقراض ورسوم معاملات معتدلة، وتحسين الوصول إلى القروض الفردية والشركات، والرهون العقارية، والسحب على المكشوف، وبطاقات الائتمان، وخطابات الاعتماد، والتقنيات المالية سهلة الاستخدام.

2. الشمول المالي

يعتبر الشمول المالي أحد أهم الآليات التي تعمل الحكومات على بلوغها لما له من أهمية في تطوير المجتمعات ورفقيها، ودفع عجلة النمو الاقتصادي إلى ما هو أحسن.

1.2 مفهوم الشمول المالي

يقصد بالشمول المالي "إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، خدمات الدفع والتحويل، خدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لحد أدنى من الرقابة والإشراف ومرتفعة الأسعار نسبيا مما يؤدي إلى سوء

يُعدّ الشمول المالي أحد معايير قياس نمو الاقتصاد ورفاهية الإنسان، لما له من أثر على تعزيز النمو والحد من الفقر وعدم المساواة، لا سيما من خلال تعبئة المدخرات وتزويد الأسر والشركات بإمكانية وصول أكبر إلى الموارد اللازمة لتمويل الاستهلاك والاستثمار، ما يحقق نموا اقتصاديا أكبر يعود بالفائدة على جميع شرائح المجتمع والرفع من مستوى دخلهم، وهو أهم هدف من أهداف النمو الاحتوائي الذي يعبر عن الربط بين معدلات النمو الاقتصادي مع البعد الاجتماعي للحد من التفاوت بين طبقات المجتمع وعدالة الفرص بينهم ومشاركته جميعا في تحقيق التنمية الاقتصادية ومضاعفة الناتج القومي، فأصبح النمو الاحتوائي محط اهتمام العديد من الدول على غرار الهند التي تسعى إلى بلوغه عن طريق انتهاج العديد من السياسات والاستراتيجيات لما له من أثر إيجابي على التنمية على جميع أصعدتها. بناء على ما سبق نطرح السؤال الرئيسي التالي:

كيف ساهم الشمول في تعزيز النمو الاحتوائي بالهند؟

من منطلق السؤال الرئيسي نطرح السؤال الفرعي التالي:

- ماهي أهم الإجراءات التي انتهجتها الهند لبلوغ الشمول المالي؟
للإجابة على هذه الأسئلة نطرح الفرضيات التالية:
- سعت الهند إلى تأميم البنوك وإنشاء عديد البنوك الجديدة الداعمة للنشاطات الزراعية والصناعات الصغيرة؛
- انتهجت الهند العديد من الخطط والبرامج في سبيل إيصال الخدمات المصرفية إلى جميع فئات المجتمع وفي مختلف المناطق.

أهداف الدراسة: الدراسة تهدف إلى تبيان مدى قدرة النمو الاحتوائي من الاستفادة من الميزات التي يوفرها الشمول المالي في الاقتصاد وبالنسبة للأفراد، إضافة إعطاء الصورة الإيجابية لمزايا النمو الاحتوائي وبيان أهميته في الحد من التفاوت بين طبقات المجتمع والتوزيع العادل للدخل بينهم.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا على المنهج الاستنباطي من خلال أداة الوصف لبيان المفاهيم النظرية لموضوع الشمول المالي والنمو الاحتوائي، وأيضا سرد لمختلف الخطط والمبادرات التي قامت بها الهند لتحقيق الشمول المالي مع استخدام أداة التحليل لإبراز العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاحتوائي.

الدراسات السابقة

تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال الاطلاع على مجموعة من الدراسات العربية والأجنبية التي كان لها اهتمام بالموضوع، والتي عالجت مجالات ذات صلة بمتغيرات الدراسة نذكر منها:

- أسماء درودور وسعيدة حركات (2017)، "قياس أثر الشمول

-المساهمة في القضاء على الفقر والوصول بالمجتمع إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية (كركار، 2019، الصفحات 364-365).

2.4. ركاز الشمول المالي

يرتكز الشمول المالي على أربع محاور أساسية تتمثل في:

أ- دعم البنية التحتية المالية: بغية تحقيق ظروف ملائمة لتلبية متطلبات الشمول المالي، لابد من توفير بنية تحتية قوية لتلبية هذا الغرض وهذا من خلال: (بن قيدة و بوعافية، 2018، صفحة 95)

- سن التشريعات المناسبة المتضمنة جميع التعليمات والقوانين التي تعزز الشمول المالي؛

- توسيع نطاق عمل مقدمي الخدمات المالية لتصل إلى تحقيق أكبر تغطية جغرافية بالبلد، مع توفير مختلف خدماتها؛

- تسهيل تنفيذ العمليات وتقديم الخدمات المالية من خلال تطوير وسائل وأنظمة الدفع خاصة الإلكترونية منها؛

- خفض تكاليف الخدمات المالية عن طريق الاستفادة من الميزات الحديثة لتكنولوجيا الاتصال والصيرفة الإلكترونية؛

- إنشاء قاعدة بيانات واسعة تضم مختلف المعلومات، خاصة المتعلقة بالبيانات الائتمانية للأفراد والمؤسسات المصغرة.

ب- الحماية المالية للمستهلك: يعتبر ضمان الحماية المالية من أهم النقاط التي تعطي الثقة للمستهلكين وتشعرهم بالأمان حين يتعاملون مع المؤسسات المالية التي يجب عليها ضمان سرية بياناتهم المالية، إضافة إلى تسهيل حصولهم على الخدمات المالية بسهولة وتكلفة مناسبة، مع مراعاة تقديم نفس المعاملة مهما كانت نوعية العميل (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، صفحة 9).

ج- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة المجتمع: وهذا من خلال توفير عروض تمويل بأقل قدر ممكن من متطلبات الحصول عليها، إضافة إلى تقديم خدمات مالية منخفضة العمولات والرسوم لضمان إشراك الفئات الهشة في المجتمع والشركات المصغرة في النظام المالي للدولة.

د- التثقيف المالي: يتم بلوغ هذا الهدف بتكاتف جهود مختلف الأطراف ذات العلاقة من قطاع حكومي وخاص لوضع خطط استراتيجية تمكن من زيادة وعي وفهم العملاء بالنظام المالي، مع ضمان تقييم هذه الخطط لمعرفة مستوى نجاحها (بوسليماني وبريش، 2023، صفحة 29).

3. النمو الاحتوائي

يعتبر النمو الاحتوائي من المفاهيم الحديثة التي يعود تاريخها إلى بداية الألفية الثالثة والتي لها علاقة بالنمو الاقتصادي الداعم للفقراء والتنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يعود أثرها بعدالة على كل المجتمع.

استغلال احتياجات هؤلاء من الخدمات المالية والمصرفية" (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2015، صفحة 1). كما عرف أيضا بأنه "العملية التي تضمن سهولة الوصول وتوفير واستخدام النظام المالي الرسمي من طرف مختلف الأطراف داخل الاقتصاد". (هني وملاحي، 2023، صفحة 91). كما عرفت كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والشبكة الدولية للتثقيف المالي INFE الشمول المالي بأنه: "تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة للخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي" (معمرى وأوكيل، 2019، صفحة 33). أما البنك الدولي فقد عرف الشمول المالي على أنه "إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم من المعاملات، المدفوعات، المدخرات، الائتمان والتأمين ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة" (بوسليماني وبريش، 2023، صفحة 26).

2. أهمية الشمول المالي

يكتسي الشمول المالي أهمية بالغة في اقتصاديات الدول وتحسين مستويات المعيشة للأفراد والمجتمعات، فبالنسبة للفرد يفتح الشمول المالي آفاقا أحسن لإدارة الأموال بأمان، كما يعزز إمكانيات الادخار والاستثمار في التعليم والرعاية الصحية وبدء الأعمال التجارية وإدارة المخاطر والتعامل مع الأزمات المالية، وفيما يتعلق بالمجتمع، يساهم الشمول المالي في تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين دخل الأفراد من خلال توجيه مدخراتهم نحو إنشاء المشاريع وخلق استثمارات جديدة تساهم في تقليل البطالة وتعزيز فرص العمل، كما يجعل من خدمات المؤسسات المالية الرسمية في متناول جميع أفراد المجتمع (الطيب، 2020، صفحة 5)، أما المؤسسات المصرفية فهو يوجهها نحو تطوير خدماتها وتحسين جودتها للرفع من تنافسيتها وزيادة عدد عملائها (أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، 2017، صفحة 6).

3. أهداف الشمول المالي

تسعى الحكومات إلى تحقيق الشمول المالي لاعتباره آلية داعمة للنمو الاقتصادي، كما له العديد من الأهداف المتمثلة في:

- تعميم الخدمات والمنتجات المصرفية على كافة أفراد المجتمع، وهذا من خلال توعيتهم بأهميتها وتعريفهم بطرق الاستفادة منها لتحسين نمط حياتهم اقتصاديا واجتماعيا؛

- تحسين الظروف المعيشية للمواطنين وخاصة الفقراء منهم من خلال تسهيل وصولهم إلى مصادر التمويل؛

- دعم الأعمال الحرة وتعزيز النمو الاقتصادي للبلد؛

1. مفهوم النمو الاحتوائي

3. العناصر الأساسية للنمو الاحتوائي

لتحقيق نمو احتوائي لجميع طبقات المجتمع، وتعزيز فرص المساواة وجني ثمار عمليات التنمية، لابد من التركيز على مجموعة من العناصر الأساسية المتمثلة في (صاري، 2021، الصفحات 130-131):

المشاركة: وهذا من خلال إشراك أكبر كم ممكن من القوى العاملة في العملية الإنتاجية بما في ذلك الفئات المستبعدة، وهذا لا يعني الفقراء فقط، وإنما يتضمن إدماج أي فئات أخرى كانت مستبعدة من عملية النمو سواء أفراد، مناطق أو قطاعات؛

عدالة التوزيع: يجب أن يتضمن النمو توزيعاً عادلاً للموارد تعود فائده على كل فئات المجتمع وفي كل القطاعات الاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى تعزيز تساوي الفرص المتاحة بين الجنسين للمشاركة في التنمية الاقتصادية وعدم استحواذ فئة قليلة على ثروات البلاد، والتأكيد على اقتسام ثمار النمو بين الأجيال الحالية والمستقبلية؛

زيادة الإنتاج: وذلك بزيادة إنتاجية المشاركين في عملية التنمية، خصوصاً الفئات المهمشة والفقيرة عبر تعزيز الاستثمارات الموجهة إليهم في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية؛

تعزيز الثقة بين المواطن والحكومة: ويتم ذلك بإعادة بناء الثقة في الحكومة ومؤسسات الدولة من خلال مبدأ الشمولية (شمولية البرامج وشمولية الفئات المجتمعية، وشمولية المناطق في صنع السياسات واستخدام البيانات والتقنيات الرقمية لتصميم سياسات محورها المواطن).

4. تحديات النمو الاحتوائي

يواجه تحقيق النمو الاحتوائي عدة تحديات على العديد من الأصعدة سواء كانت اقتصادية، اجتماعية أو سياسية، وتتمثل هذه التحديات غالباً في: (عابدين، بسيوني، وعواد، 2024، صفحة 225)

التحديات الاقتصادية: تتمثل أساساً في تراجع معدلات النمو الاقتصادي وعدم كفاية الموارد التمويلية، إضافة إلى الاختلالات الهيكلية في الاقتصادات القومية وارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى عدم إتاحة الفرص للجميع؛

التحديات الاجتماعية: والتي تتمثل في عدم التوزيع العادل للدخل وارتفاع معدلات الفقر، إضافة إلى تدني أوضاع رأس المال البشري كتدني أوضاع التعليم والصحة؛

التحديات السياسية: تتمثل هذه التحديات في غياب الديمقراطية وعدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى ضعف الحكومة الرشيدة وارتفاع معدلات الفساد.

تعددت المفاهيم حول مصطلح النمو الاحتوائي، سواء لدى المنظمات الدولية أو في الأدبيات الاقتصادية، وذلك وفقاً للأبعاد المتضمنة في دراسة النمو الاحتوائي، فقد عرف البنك الدولي النمو الاحتوائي بأنه "النمو الذي يحقق التوظيف المنتج بمعنى زيادة عدد الوظائف وزيادة الإنتاجية والدخول من الوظائف"، ونجد أن رؤية البنك الدولي تركز على النمو الاحتوائي من أهميته في تحقيق أهداف الألفية الثالثة، وتحاول الخروج من آلية إعادة توزيع الدخل للتغلب على الفقر والتهمة الاجتماعية للدخول إلى آلية طويلة الأجل تركز على كفاءة زيادة معدلات النمو الاقتصادي ومشاركة جميع فئات أو طبقات المجتمع بها (داود والبديري، 2022، صفحة 495). أما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD عرفته بأنه "النمو الاقتصادي الذي يمنح كل فئات المجتمع فرصاً لتحقيق منافع النمو الاقتصادي أو على أنه التحسن الملحوظ في المؤشرات الاقتصادية التي تؤدي إلى رفاهية المجتمع بغض النظر عن الدخل" (مخلوف وبن يحيى، 2021، صفحة 73). عرف بنك التنمية الآسيوي أيضاً النمو الاحتوائي بأنه "ذلك النمو الذي يهدف ليس فقط لخلق فرص اقتصادية جديدة لجميع أفراد المجتمع، بل يؤكد على حصول متكافئ للفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع". ويؤكد هذا التعريف على بعدين مهمين: المشاركة المجتمعية لأفراد المجتمع في تحقيق النمو، وخفض التفاوت في توزيع الفرص الاقتصادية (حنفي، 2018، صفحة 106).

2. أهداف النمو الاحتوائي

يعتبر النمو احتوائياً إذا كان مرتفعاً بشكل دائم ويتصف بالاستدامة ويغطي كافيات القطاعات والمناطق، ويرفع من تنافسية الاقتصاد، حيث يحقق النمو الاحتوائي ما يلي:

-خلق فرص عمل؛

-تخفيض معدلات الفقر؛

-تقليل درجة التفاوت بين الطبقات وتقليل الفجوة بين الرجل والمرأة؛

-تحسين الحوكمة والتفاعل مع التغيرات المناخية حيث يتصف بأنه صديق البيئة.

والهدف من مفهوم النمو الاحتوائي، الذي تدعوا إليه المنظمات الدولية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، هو استنباط توصيات سياسية على أساس مؤشرات مختارة حتى يستفيد أكبر عدد من افراد المجتمع من التقدم الاقتصادي للدولة. من ناحية أخرى، تستمر هذه الدعوة في الاجل الطويل بشأن تدابير الرفاهية البديلة التي تتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع التركيز حول العلاقة بين النمو والتوزيع. (معن، 2020، صفحة 14)

4. تجربة الهند في تحقيق النمو الاحتوائي من خلال الشمول المالي

اكتسب الشمول المالي في السنوات الأخيرة أهمية بالغة في السياسات العامة. وقد اعتمدت العديد من الدول، مثل الهند (حكومة الهند)، سياسات فعالة في هذا المجال، والتي يمكن من خلالها تحقيق النمو الاحتوائي في الهند، أين تعجز قطاعات كبيرة عن المشاركة في النظام المالي أو لا تتمتع بالكفاءة اللازمة، لهذا تسعى الهند إلى تحقيق الشمول المالي الذي يعطي المزيد من الموارد لأغراض إنتاجية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى، وفرص أفضل، والحد من الفقر.

4.1. المبادرات الحكومية من أجل تحقيق الشمول المالي في الهند

على مر السنين، اتخذت الحكومة الهندية خطوات متنوعة لزيادة مشاركة المواطنين في النظام المالي للهند. فيما يلي ملخص موجز للمبادرات الحكومية لتعزيز الشمول المالي في الهند منذ الاستقلال: (Jain, 2018, pp. 41-43)

تأمين البنوك: في عام 1969، أُجريت عملية إصلاح شاملة في القطاع المصرفي بتأميم جميع البنوك الموجودة في الهند، تحت رئاسة رئيسة الوزراء السيدة "إنديرا غاندي"، حيث كان الهدف من هذه الخطوة جعل الخدمات المصرفية أكثر سهولة ويسراً لعامة الناس من خلال تنظيم السياسات المصرفية بما يتماشى مع الأهداف الاشتراكية للبلاد. وقد كانت هناك حاجة ماسة لدعم الزراعة والصناعات الصغيرة من خلال توفير تسهيلات ائتمانية. إلا أن المناطق الريفية لم تتأثر تقريباً بالثورة المصرفية التي كانت تحدث في الهند. ما جعل رفع انتشار البنوك في القرى الشغل الشاغل لرئيس الوزراء آنذاك. وتماشى هذه الخطوة مع هدف الهند المتمثل في تحقيق تنمية إقليمية متوازنة.

البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية: تأسس البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية عام 1981 كهيئة قانونية لتعزيز الزراعة المستدامة والعادلة والازدهار الريفي من خلال الدعم الائتماني الفعال، والخدمات ذات الصلة، وتطوير المؤسسات، وغيرها من المبادرات المبتكرة. وقد اتخذ البنك الوطني للزراعة والتنمية الريفية خطوات متنوعة لتعزيز الشمول المالي من خلال إعادة تمويل العديد من البنوك التعاونية والبنوك الريفية الإقليمية. كما يقدم خدمات ائتمانية للمزارعين، لتعزيز المشاركة المالية لأبناء المناطق الريفية.

بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند: لتعزيز وتشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الهند، أنشئ بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، وكان من المتوقع أن تساهم هذه المشاريع في توفير فرص عمل لسكان المدن الصغيرة، وتوفير فرص تنموية أكبر للمناطق التي لا يجذب فيها رواد الأعمال الكبار لإقامة صناعات جديدة. وبطريقة ما، كان الهدف هو تمويل وتطوير القطاع الصغير، الذي يوفر الآن سبل العيش لمختلف مواطني

الهند.

برنامج سوار^١ بإياتي غرام سواروزغار يوجانا (SGSY): انطلق هذا البرنامج عام 1999 بهدف إتاحة فرص العمل الحر للفقراء، وتحديدًا للأسر التي تعيش تحت خط الفقر في المناطق الريفية. وكان الهدف مساعدة هذه الأسر من خلال التدريب وبناء القدرات. وتم اعتماد مفهوم مجموعات المساعدة الذاتية، حيث يُقسم الأفراد إلى مجموعات تُمارس أنشطة تُساهم في كسب عيشهم من خلال توفير أصول مُدرة للدخل. كما تم ربط هذه المجموعات بالبنوك لتلبية الاحتياجات المالية، وتشجيع أعضاء المجموعة على الادخار لتحقيق الاكتفاء الذاتي.

البرنامج الوطني لضمان التوظيف الريفي: أُطلق البرنامج بعد صدور قانون ضمان التوظيف الريفي الوطني عام 2005، وكان الهدف الرئيسي من البرنامج توفير فرص عمل لمدة 100 يوم على الأقل خلال السنة المالية. وقد استهدف البرنامج تحديدًا فقراء الريف الراغبين في العمل اليدوي غير الماهر. ويضمن البرنامج، بالإضافة إلى توفير فرص العمل بأجر، التمكين الاجتماعي والمساواة بين الجنسين، من خلال زيادة مشاركة المرأة وتحقيق التكافؤ في الأجور. وقد حقق البرنامج نجاحًا باهرًا، لا سيما في الولايات الجنوبية من الهند. وقد ساهم البرنامج في زيادة عدد حسابات التوفير المصرفية بين سكان الريف بشكل كبير، حيث تم تحويل الأجور مباشرة إلى حسابات التوفير. كما مكّنهم من الحصول بسهولة على القروض والمزايا الأخرى المرتبطة بالبرنامج.

البعثة الوطنية لسبل العيش الريفية: أُطلقت هذه البعثة عام 2010 لسد النقص في برنامج سوارنجاياتي غرام سواروزغار يوجانا. ينص بيان رسالتها على أن الحد من الفقر من خلال توفير فرص العمل الحر المربح والعمل بأجر للعائلة الماهرة هو أحد أهدافها الرئيسية. كما تهدف إلى تحسين مستويات معيشة الفقراء من خلال بناء مؤسسات شعبية قوية ومستدامة لهم. وركزت البعثة على توفير التدريب الماهر وتحسين الروابط السوقية، إلى جانب دعم رأس المال والفوائد وتيسير الحصول على القروض. وتتضمن الخطة جهودًا محددة لتعزيز الشمول المالي، وتشجيع الثقافة المالية بين الفقراء.

مبادرة برادان مانثري جان دان يوجانا (PMJDY): أُطلقت حكومة الهند مبادرة الشمول المالي هذه في أوت 2014. وتهدف هذه المبادرة الوطنية إلى توسيع نطاق الخدمات المالية، مثل الخدمات المصرفية أو حسابات التوفير والإيداع، والائتمان، والتأمين، والتحويلات المالية، والمعاشات التقاعدية، وتوفيرها بتكلفة معقولة. وقد أحدث هذا البرنامج ثورة في الشمول المالي في البلاد، حيث شهد زيادة هائلة في حجم الودائع والحسابات المفتوحة. وقد فُتح أكثر من 318 مليون حساب مصرفي، وأُودع ما يقرب من 792 مليار روبية هندية في إطار البرنامج حتى 27 جوان 2018.

2.4. خطط تحقيق الشمول المالي في الهند

4.3. دور الشمول المالي في تحقيق النمو الاحتوائي بالهند

اتخذت حكومة الهند وبنك الاحتياطي الهندي خطوات رئيسية لزيادة نطاق نهج الشمول المالي من مطلع الألفية الثالثة، وفيما يلي شرح لبرامج المبادرات التي تم تنفيذها (Shilpa Dubey and all, 2024, pp. 3269-3270):

أنشأ البنك الاحتياطي الهندي حساباً بدون رسوم في عام 2005 للفئات ذات الدخل المنخفض التي لا تملك أرصدة أو رسوماً مصرفية تُذكر، أين تُوفر هذه الحسابات لأصحابها خدمات أساسية مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والخدمات المصرفية عبر الإنترنت وبطاقة خصم مجانية؛

اعرف عميلك: في عام 2005، أطلق بنك الاحتياطي الهندي مبادرة "اعرف عميلك" لتبسيط عملية فتح الحسابات المصرفية. وبموجب هذه المبادرة، يُمكن للبنوك طلب أي نوع من إثبات الهوية للتحقق من مكان إقامة العميل، كما أرسلت هيئة الهوية الموحدة في الهند خطاباً إلى البنوك تُوجّهها فيه بجمع أسماء أصحاب الحسابات وعناوينهم.

نموذج مُيسر الأعمال ومراسل الأعمال: الغرض الأساسي من نموذجي "مُيسر الأعمال" و"مراسل الأعمال" هو إيصال الخدمات المصرفية والمالية إلى عامة الناس من خلال مجموعة من الوسطاء (المنظمات غير الحكومية، ومجموعات المساعدة الذاتية، ومؤسسات التمويل الأصغر، والمزارعين، والنوادي، ومكاتب البريد، ووكلاء التأمين، والمنافذ التجارية الريفية).

التحويل الإلكتروني للمزايا: تهدف هذه المبادرة إلى تحويل الأموال مباشرة إلى الحساب المصرفي للمستفيد، حيث يمكن هذا النظام من القيام بـ 29 عملية دفع دون تدخل بشري. وتهدف الحكومة إلى حتّ الأشخاص الذين لم يُسجلوا حسابات على القيام بذلك فور توافر المزايا للعامة.

بطاقة كيسان الائتمانية: أطلق بنك الاحتياطي الهندي هذا البرنامج عام 2001 لتزويد المزارعين بقروض قصيرة الأجل بسعر فائدة منخفض.

البرنامج العام لبطاقات الائتمان: أنشأت الحكومة هذا البرنامج لتوفير قروض ميسرة للفقراء والمحتاجين، بناءً على دراسة تدفقاتهم النقدية فقط. وبموجب هذا البرنامج، يحقّ لفروع البنوك في المناطق الريفية وشبه الحضرية الحصول على تمويل يصل إلى 25000 روبية.

توسيع الفروع والترخيص بموجب الشمول المالي: يفرض بنك الاحتياطي الهندي نمواً بنسبة 25% في شبكة الفروع في المناطق الريفية، ويجب على جميع البنوك التجارية المجدولة فتح فرع يقل عدد سكانه عن 50 ألف نسمة. كما أن استخدام تكنولوجيا المعلومات ورقمنة الخدمات المصرفية يسهلان الشمول المالي.

تحتاج الهند إلى نمو احتوائي لتحقيق نمو سريع ومنظم. حيث يُعد النمو الاحتوائي ضرورياً للتنمية المستدامة والتوزيع العادل للثروة والازدهار، كما يعتبر تحقيقه أمراً بالغ الأهمية، وهو أيضاً أحد التحديات الرئيسية التي تواجه الهند، ويتمثل التحدي في إيصال مستويات النمو إلى جميع شرائح المجتمع وجميع أنحاء البلاد. ولمعالجة مشكلة الإقصاء المالي والاجتماعي في الهند، يُعد الشمول المالي أحد الأنظمة التي يُمكنها تحقيق النمو الاحتوائي في الهند، من خلال تجميع المزيد من الموارد لأغراض إنتاجية، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أعلى، وفرص أفضل، والحد من الفقر. كما يُعد الشمول المالي أمراً لا مفر منه في خلق فرص اقتصادية للفقراء، ودعمهم، والتغلب على المخاطر المرتبطة بهم، ومواصلة مشاركتهم حتى يصبحوا وسطاء اقتصاديين ناجحين في عملية نمو البلاد (Kumar Sathy, 2016, p. 195).

كما يمكن أن يؤدي الشمول المالي، عند تعزيزه في السياق الأوسع للشمول الاقتصادي، إلى تحسن كبير في الظروف المالية وتحسين مستويات معيشة الفقراء والمحرومين من السكان. حيث فُكّن الحصول على خدمات مالية بأسعار معقولة من زيادة الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل للأسر الريفية، مع احتمال تأثير مضاعف على الاقتصاد، ما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للتصرف لدى الأسر الريفية، وزيادة المدخرات وتوسيع قاعدة الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. كما سيُمكن الحكومة الهندية من تقديم إعانات التنمية الاجتماعية ودعمها مباشرة إلى الحسابات المصرفية للمستفيدين، مما يُقلل بشكل كبير من حالات التسرب والاختلاس في برامج الرعاية الاجتماعية. وبالتالي، فإن الشمول المالي يعتبر كأداة لتوفير الدعم النقدي للنمو الاقتصادي، وهو أمر بالغ الأهمية لتحقيق النمو الاحتوائي (Chandan, 2017, p. 140).

5. خاتمة

يعبر النمو الاحتوائي عن النمو الذي يهدف ليس فقط لخلق فرص اقتصادية جديدة لجميع أفراد المجتمع، بل يؤكد على حصول متكافئ للفرص المتاحة لكل شرائح المجتمع، عبر خلق فرص عمل؛ تخفيض معدلات الفقر؛ وتقليل درجة التفاوت بين الطبقات، وخفض نسب الاستبعاد المصرفي والمالي. كما يعتبر الشمول المالي أحد المناهج المتبعة لتحقيق النمو الاحتوائي، لما له من قدرة على تحسين الظروف المالية والمستويات المعيشية للفقراء والمحرومين من السكان عن طريق تمكينهم من الحصول على خدمات مالية بأسعار معقولة تمكنهم من الزيادة من الأنشطة الاقتصادية وفرص العمل للأسر الريفية، ما يؤدي إلى زيادة الدخل المتاح للتصرف لدى هذه الأسر، وزيادة مدخراتهم واستثماراتهم، مؤدياً إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق النمو الاحتوائي أيضاً.

-عابدين، د، بسيوني، م، عواد، م. (2024). تحديات النمو الاحتوائي في مصر: دراسة تحليلية خلال الفترة (2000-2021). مجلة بنها للعلوم الإنسانية. العدد 3، الجزء 2، 225.

-عز الدين مخلوف، وسعاد بن يحيى. (2021). واقع النمو الاحتوائي ومحدداته في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة: 2000-2020. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية. المجلد 7، العدد 2، 73.

-علي صاري. (2021). النمو الاحتوائي من أجل عدالة اجتماعية وتعزيز مكاسب الطبقات الهشة والفقيرة مع الإشارة إلى حالة الجزائر. المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية. المجلد 12، 131-130.

-مروان بن قيدة، ورشيد بوعافية. (2018). واقع وآفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 9، العدد 1، 95.

-مليك كركار. (2019). الشمول المالي: هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية. المجلد 10، العدد 03، 364-365.

-نارجس معمري، وأحميدة أوكيل. (2019). الشمول المالي في الجزائر-واقع وتحديات-، مجلة القسطاس للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية. المجلد 01، العدد 01، 33.

-ياسر إبراهيم محمد داود، وعصام أحمد البديري. (2022). محددات النمو الاقتصادي الاحتوائي في الاقتصاد المصري. المجلة العلمية للبحوث التجارية. العدد الثالث، الجزء الأول، 495.

وقد سعت الهند جاهدة لتحقيق النمو الاحتوائي من خلال الشمول المالي، وهذا باتخاذها لعديد المبادرات والخطط الرامية إلى تعزيز الشمول المالي في البلاد والاستفادة من انعكاسه الإيجابي على الرفع من معدلات النمو الاحتوائي.

وعليه يمكن الخروج بالنتائج التالية:

-الشمول المالي هو استراتيجية تنتهجها الدول من أجل إيصال الخدمات المصرفية إلى جميع فئات المجتمع وفي مختلف المناطق، ما يمكن الأسر ذات الدخل المحدود على إدارة مواردها بكفاءة واستخدام الخدمات المالية للوصول إلى التعليم والرعاية الصحية وغيرها من الضروريات التي تحسن جودة حياتها؛

-ساهمت المبادرات والخطط التي انتهجتها الهند في تحقيق الشمول المالي بالبلاد ما يبين أنه لتجسيد أهداف الدولة على أرض الواقع لابد من توفر إرادة سياسية واقتصادية قوية لتحقيق ذلك؛

-يلعب الشمول المالي دورا هاما في دعم تحقيق النمو الاحتوائي وتحقيق التنمية المستدامة.

تضارب المصالح

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

المصادر والمراجع:

-Chandan, C. (2017). Financial Inclusion- A Strategy for Inclusive Growth in India. 7th International Conference on Education, Humanities and Social Sciences Studies (EHSSS-17). May 2-3, 2017, (p. 140). Pattaya (Thailand).

-Jain, S. (2018). Financial Inclusion in India – Contemporary Issues and Challenges. RESEARCH BULLETIN - Volume 44 - No. 3., 41-43.

-Kumar Sethy, S. (2016). Developing a financial inclusion index and inclusive growth in India. Theoretical and Applied Economics. Volume XXIII, No. 2(607), 195

-Shilpa Dubey and all. (2024). Shilpa Dubey and all. An analysis of the applicability of financial inclusion schemes in india : A comprehensive review. Cahiers Magellanes-Ns. Volume 06. Issue 2, 3269-3270

-أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2015). العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي. صندوق النقد العربي.

-أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. (2017). نشرة تعريفية حول مفاهيم الشمول المالي. صندوق النقد العربي.

-أمينة هني، ورقية ملاح. (2023). الشمول المالي ودوره في تحقيق النمو الشامل في الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 11، العدد 2، عدد خاص الجزء 02، 91.

-حنان الطيب. (2020). الشمول المالي. صندوق النقد العربي.

رمضان السيد احمد معن. (2020). محددات النمو الاحتوائي: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري. المجلة العلمية التجارة والتمويل. المجلد 40، العدد 1، 14.

-شيماء حنفي. (2018). النمو الاحتوائي. المجلة الاجتماعية القومية. المجلد 54، العدد 1، 106.

-صليحة بوسليمان، وفايزة بريس. (2023). واقع ومعوقات تنمية الشمول المالي في الجزائر. مجلة التكامل الاقتصادي. المجلد 11، العدد 2، عدد خاص الجزء 02، 26.

- كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

باي عمر، قوجيل أحمد (2026)، الشمول المالي كآلية لدعم النمو الاحتوائي -الهند نموذجا-، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 18، العدد 01، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص:ص: 279-285.